

التشريعي يقر قانون المصالحة المجتمعية بالقراءة الثانية



مادة من ضمنها إنشاء لجنة مالمحة مجتمعية تتابع المتضررين جراء أحداث الانقسام وتعمل على تعويضهم عن الخسائر المادية والمعنوية، هذا ويأتي القانون استناداً لأحكام المادة "67" من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة "2003م" وتعديلاته.

أهم أركانها، مشدداً على أن التشريعي لن نكون إلا عوناً لشعبنا وعنصر تعزيز لوحدة السياسة والمجتمعية، كي يصبح أكثر تهيؤاً وجاهزية لمزيد من الصمود، ومزيد من الانخراط في المشروع التحرري المقاوم في مواجهة الاحتلال وافشال قرارات ترامب.

ومن الجدير ذكره أن القانون يتكون من "13"

وأه يكتسب أهمية كبيرة وينسجم مع القانون الأساسي، مؤكداً أن القانون المذكور يضع أسس ومنطلقات قانونية ووطنية لإنهاء الانقسام وطبي صفحته للأبد.

وشدد بحر، على أن المجلس التشريعي الفلسطيني من أشد الداعمين لاتفاق القاهرة 2011م، والذي يعتبر المصالحة المجتمعية أحد

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون المصالحة المجتمعية بالقراءة الثانية وذلك في جلسة خاصة عقدها أمس بمقره في مدينة غزة. بدوره أشار النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، لأهمية قانون المصالحة المجتمعية، منوهاً إلى أن القانون كان قد أقره المجلس التشريعي سابقاً بالقراءة العامة والأولى

التشريعي يدين اختطاف الاحتلال للنائب أحمد عطون وتحويله للاعتقال الإداري



أدان المجلس التشريعي قيام قوات الاحتلال باختطاف النائب المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون، وذلك بعد اقتحام ومهاجمة منزله في مدينة رام الله، وأشارت الدائرة الإعلامية للتشريعي في تصريح مقتضب صدر عنها أمس الأربعاء أن الاحتلال ما زال يمارس سياسة اختطاف النواب والزج بهم في السجون في خطوة تهدف لعزلهم عن محيطهم الاجتماعي وتقليل نسبة تأثيرهم في المجتمع. ونوه التصريح إلى أن قوات الاحتلال قامت بتفتيش منزل النائب عطون، ومصادرة بعض ممتلكات العائلة قبل أن تختطف النائب، داعية المؤسسات الدولية

والحقوقية لممارسة ضغوط على الاحتلال لضمان الافراج عن النائب عطون والنواب المختطفين في سجون الاحتلال كافة، مشددة على أن اختطاف النواب يمثل حالة من استهتار الكيان بالقوانين

والاتفاقيات الدولية وخرقاً فاضحاً للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها البرلمانيون كافة وكل أنحاء العالم. هذا وأصدرت محكمة الاحتلال حكماً بالاعتقال الإداري بحق النائب عطون لمدة أربعة أشهر،

اللجنة الاقتصادية
تناقش أزمة الكهرباء
مع نائب رئيس سلطة
الطاقة

04 <<<

التشريعي يتضامن مع
قناة الأقصى الفضائية
ويشارك باطلاق حملة
"بدعمكم نبنينا"

05 <<<

دعا لفضح انتهاكات الاحتلال النائب الشرافي يدين اقتحام الاحتلال لمنزل النائب الخطيب واعتقال نجله

وأكد الشرافي، أن المجلس التشريعي الفلسطيني مستمر بأداء دوره الرقابي، وأن لجانه في حالة انعقاد دائم لخدمة أبناء شعبنا، مبيناً أن هذه الاعتقالات لن تثني نواب شعبنا الفلسطيني عن مواصلة أداء واجبهم الوطني. وأشدد على أن التنسيق الأمني الذي تمارسه سلطة رام الله مع الاحتلال يشكل جريمة بحق شعبنا، مستنكراً ملاحقة أجهزة السلطة برام الله للمقاومين من أبناء الضفة الغربية. ودعا الشرافي كل جهات الحقوق الدولية والمحلية لفضح الاحتلال وجرائمه والانتهاكات المتعلقة بمرور الشرعية، مشيراً بأن السياسة الاجرامية الصهيونية ستزهم أمام صمود شعبنا ونوابه.



دان النائب يوسف الشرافي، اقتحام قوات الاحتلال لمنزل النائب محمود الخطيب في مخيم عايدة بمدينة بيت لحم، معتبراً اقتحام بيته واعتقال نجله "داود" جريمة صهيونية ضد رموز الشعب الفلسطيني. وقال الشرافي، في تصريح صحفي أدلى به للدائرة الإعلامية بكتلة التغيير والإصلاح: إن الاقتحام لمنزل النائب محمود الخطيب يأتي استمراراً لجرائم قوات الاحتلال الصهيوني ضد رموز الشرعية الفلسطينية، ولم يكتفِ الاحتلال باعتقال النواب بل تجاوز ذلك من خلال ملاحقة ذوي النواب، وأن اعتقال نجل النائب الخطيب جريمة جديدة تضاف لسجل العدو الاجرامي.

وفد من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية برئاسة الزهار يغادر غزة في جولة خارجية

وسيشاركون في عدد من الفعاليات الرسمية وغير الرسمية. وتأتي هذه الجولة لتعزيز التواصل بين الكتلة البرلمانية والأحزاب والكتل البرلمانية المختلفة وللتأكيد على العمق العربي والإسلامي الداعم والمؤيد للقضية الفلسطينية.

والصهيوني المستمر، والذي طال مختلف مناحي الحياة والعمل على رفع الحصار وإعادة الاعمار، ولشرح آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية. هذا وسيلتقي الوفد البرلماني عدداً من الأحزاب والكتل البرلمانية العربية والإسلامية والشخصيات السياسية وقيادات الأحزاب

والمحدث الرسمي باسم الكتلة النائب مشير المصري، وأمين سر الكتلة النائب محمد فرج الغول. وتهدف الجولة للتشيد والإسناد والدعم للقضية الفلسطينية على المستويين الرسمي والبرلماني والشعبي، لإبراز معاناة شعبنا الفلسطيني المتصاعدة بفعل العدوان والحصار

غادر وفد برلماني من كتلة التغيير والإصلاح قطاع غزة في إطار جولة برلمانية خارجية ستشمل عدد من الدول العربية والإسلامية، ويرأس الوفد رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب محمود الزهار، ويضم كلا من: نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب مروان أبو راس،

الرجوب: اعتقالات الاحتلال بالضفة سياسة إجرامية تنفذها دولة سادية



أكد النائب في المجلس التشريعي عن مدينة الخليل، نايف الرجوب، أن حملة الاعتقالات الكبيرة التي تنفذها قوات الاحتلال بالضفة والقدس في الأونة الأخيرة، تأتي ضمن سياسة إجرامية ممنهجة تستهدف الفلسطينيين، وتضيق عليهم.

وأوضح الرجوب في تصريح صحفي له، أن استهداف النساء والأطفال والصحفيين عمل لا يقوم به إلا دولة سادية محتلة، بحيث تخالف كافة القوانين الدولية، لعلمها أنها تفلت من المحاسبة.

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت العشرات خلال الأسبوع الجاري منهم حوالي "19" مقدسياً؛ وأكد الرجوب، أنه قد سبق تلك الاعتقالات إجراءات معروفة شهدتها الجميع، تمثلت في هدم المنازل، وسحب هويات أعداد كبيرة من المقدسيين والاقتحامات المتكررة للأقصى، إضافة لاعتداءات المستوطنين لفرض تهويد مدينة القدس.

ولفت الرجوب إلى أن قضية القدس، ليست قضية المقدسيين وحدهم، وإن كانوا هم رأس حربة في مواجهة الاحتلال، مشدداً على أن مدينة القدس، مسؤولة كل الفلسطينيين والأحرار في العالم.

ودعا السلطة بالضفة الغربية للتوقف فوراً عن ممارسة سياسة الاعتقالات السياسية والزج بالشباب في السجون على خلفيات سياسية وبسبب الانتماء الفصائلي، مشدداً على ضرورة

وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال والالتفات للمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، والعمل بشكل جماعي لتحقيق أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال.

ولفت الرجوب في نهاية تصريحه إلى أن الاحتلال يسعى لتهويد القدس وابتلاع ما تبقى من أراضي الضفة الغربية وإقامة مزيد من المستوطنات عليها، والسماح لمئات الآلاف من المستوطنين بالاستيلاء على أرضنا الأمر الذي يضع السلطة في موضع المسؤولية ويدعوها للعمل بشكل وطني وجمعي من أجل مناهضة مشاريع الاحتلال والاستيطان.

النائب منى منصور:

لا مبرر لاستمرار التنسيق الأمني والسلطة عاجزة عن وقفه



قالت النائب منى منصور، إن وقف التنسيق الأمني بات مطلب الشعب الفلسطيني كافة، ومؤسساته المختلفة، مشيرة إلى أن السلطة لا تستطيع التخلص منه كونه الورقة الأخيرة والوحيدة لديها.

أكدت النائب منصور، في تصريحات إعلامية أن السلطة الفلسطينية كبلت نفسها في اتفاقيات جعلتها غير قادة على مواجهة الاحتلال وفرضت عليها الاستمرار في سياسة التنسيق الأمني معه.

وعن قضية مساعدة مدير شرطة مدينة الخليل العقيد أحمد أبو الرب، لدورية تابعة لجيش الاحتلال، اعتبرت النائب منصور أنه "شيء مخزي وغير مبرر وهو يهدف إلى إذلال الشعب الفلسطيني".

وأضافت "تقديم المساعدة للاحتلال ودورياته العاملة في الضفة الغربية المحتلة والتي تلاحق أبناء شعبنا الفلسطيني، هو أمر غير مبرر ولا يعتبر من سمات شعبنا مهما حاولت حركة فتح تبرير هذا الموضوع".

وشددت على ضرورة اقتناع السلطة في التخلص من الاتفاقيات الأمنية مع الاحتلال والعمل على توحيد الصف الفلسطيني ورفع

المعاناة عن قطاع غزة ودعم حقوقه الشرعية والتي تكفلها كل القوانين الدولية. ومن الجدير ذكره أنه تم نشر صور على مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر رئيس شرطة مدينة الخليل العقيد أحمد أبو الرب وهو يخدم دورية لجيش الاحتلال.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

شهادة نور.. حياة وانتصار

جرت مياه كثيرة في مجرى الأحداث منذ أقدم الاحتلال على جريته الجبانة في خان يونس التي أسفرت عن استشهاد القائد القسامي الرباني نور الدين بركة وإخوانه الشهداء الأبطال، وما تلاها من رد موجع بادرت به المقاومة الفلسطينية عبر غرفة عملياتها المشتركة في إطار جولة منازلة وتصعيد ميداني انتهت بهزيمة وخنوع الاحتلال.

فقد حملت رياح الواقع تطورات سياسية وميدانية دراماتيكية لاحقة للجريمة الصهيونية، ليس أولها الانكسار الصهيوني المنزل وقبول الاحتلال بالتهديد ووقف إطلاق النار عن صغار، ولن يكون آخرها استقالة المجرم ليبرمان واهتزاز حكومة الاحتلال وشيوع التنازع والخلافات بين أركانها وأحزابها المختلفة.

إن الأحداث الهامة التي فرضت حضورها على ساحتنا الوطنية الفلسطينية في إطار علاقة الصراع مع الاحتلال على مدار الأيام القليلة الماضية، أمطت اللثام عن جملة من الحقائق الساطعة التي ينبغي تكريسها وتثبيت قواعدها في إطار فعلنا الكفاحي وعلاقاتنا الداخلية ومشروعنا الوطني التحرري خلال المرحلة القادمة.

الحقيقة الأولى، أن الوحدة الوطنية تشكل بوابة النصر والتحرير، والمدخل الأول والأهم لتحقيق الغلبة على الاحتلال.

فقد رأى العالم أجمع الآلية الكفاحية الجديدة التي تجسدت من خلال غرفة عمليات المقاومة المشتركة التي أدارت جولة التصعيد الأخيرة بكل حكمة واقتدار، وبقرار موحد ورؤية مشتركة، بعيداً عن التفرد والانفراد، وما أثمرته من فعل مؤثر وعمل قوي وقدره عميقة على إلحاق الأذى بالاحتلال والإثخان فيه وإرباك حساباته ومخططاته الأمنية والعسكرية.

وتكمن الحقيقة الثانية في أن قوة التجبر والفجور والاستكبار والعريضة الصهيونية سرعان ما تسقط وتتحطم على صخرة الإرادة الفذة والعزم الفلسطيني الفتي، فالقوة الصهيونية المادية المجردة من كل القيم والأخلاقيات لا تستطيع أن تصمد طويلاً في وجه الحق وإرادة العزة والكرامة والصمود، وإن صمدت فإنها لن تستمر طويلاً وسرعان ما تتقهقر وتذوي تدريجياً أمام روح الحق والإرادة الفلسطينية التي تتوهج وتزداد ألقاً يوماً بعد يوم.

وها هي مسيرات العودة وفك الحصار المجلبة بالعباءة والتضحيات تثبت مدى قدرتها وجداها نحو كسر الحصار ورفع المعاناة عن شعبنا وفعالية تأثيرها على الكيان الصهيوني، وتظهر بجلاء عمق المخزون الكفاحي لشعبنا الفلسطيني المتأسس على الإرادة والعزم والمضاء الكبير.

أما الحقيقة الثالثة فتشير إلى طبيعة البناء والتكوين الصهيوني الهش، سياسياً واجتماعياً، ومدى ضعف التماسك البنيوي الصهيوني في مختلف المجالات.

فما أن وضعت جولة التصعيد الأخيرة أوزارها حتى دب الشقاق في أوساط الصهاينة على مختلف المستويات بعد أن تجرعا مرارة الهزيمة والعار، وأقدم وزير حربهم (ليبرمان) على تقديم استقالته الممزوجة بالفشل في مواجهة المقاومة، وتصعدت أركان الحكومة الصهيونية، وعمت التظاهرات والاحتجاجات، وانتشر الهرج والمرج بين الصهاينة وفئاتهم وشرايئهم المختلفة، ما يؤكد على حقيقة التفسخ والضعف الذي يستشري في المجتمع الصهيوني وأوساطه المختلفة بفعل قوة وتماسك الموقف الوطني الفلسطيني وجسارة المقاومة في مواجهة جبروت الاحتلال.

وتتمثل الحقيقة الرابعة والأخيرة في مدى تطور العلاقات وأشكال وآليات التنسيق والتعاون بين قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية، فقد أبدعت قوى المقاومة في الميدان بفعل توحدها ضمن إطار غرفة العمليات المشتركة التي أدارت المعركة مع الاحتلال بحكمة واقتدار، وأثبتت أن الوحدة هي طريق النصر، وأن الوحدة على أساس التعاون المشترك والشراكة الوطنية تشكل البوابة الأساسية للعبور نحو استعادة الأرض وتحرير المقدرات.

وبالرغم من هزيمة الاحتلال في معركة التصعيد الأخيرة، إلا أننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحذر من خسة وغدر الاحتلال، فهؤلاء هم قوم غدر وخيانة منذ الأزل، فقد قتلوا الأنبياء واستباحوا الدماء والحرمة عبر العصور، ما يجعلنا دوماً في أمس الحاجة إلى اليقظة الكاملة والجهوية العالية للتعامل مع أي طارئ ومواجهة أي غدر محتمل يحاول من خلاله الصهاينة، المكولمين بعجزهم وفشلهم وعارهم، إعادة الاعتبار لجيشهم الذي أريق ماء وجهه على أرض غزة العزة، والاستعداد الدائم لمواجهة مختلف الاحتمالات خلال الفترة القادمة.

وختاماً.. فإننا نؤكد على استمرار مسيرات العودة حتى تحقيق أهدافها كاملة ورفع الحصار والمعاناة عن شعبنا، وأن مسيرة المقاومة والكفاح سوف تبقى ماضية حتى إنجاز النصر والتحرير بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

ناقشت قضية أطباء العقود

التربية تلتي نقيب الأطباء



الوفاق الوطني عام 2014 وحتى الان، وقد تم تعيينهم نظراً للاحتياجات الملحة لوزارة الصحة، في ظل ازدياد عدد السكان وتناقص عدد الأطباء بسبب انتهاء الخدمة أو الاستقالة أو غير ذلك.

أبعاد سياسية وأوضح نقيب الأطباء أن مشكلة أطباء العقود ذات أبعاد سياسية بالإضافة إلى البعدين الإداري والمالي علماء، مؤكداً أن هؤلاء الأطباء قد اجتازوا الاختبارات الوظيفية والمقابلات المعلنه عن طريق ديوان الموظفين العام وهم الان جزء أساسي من منظومة وزارة الصحة ولا يمكن الاستغناء عنهم.

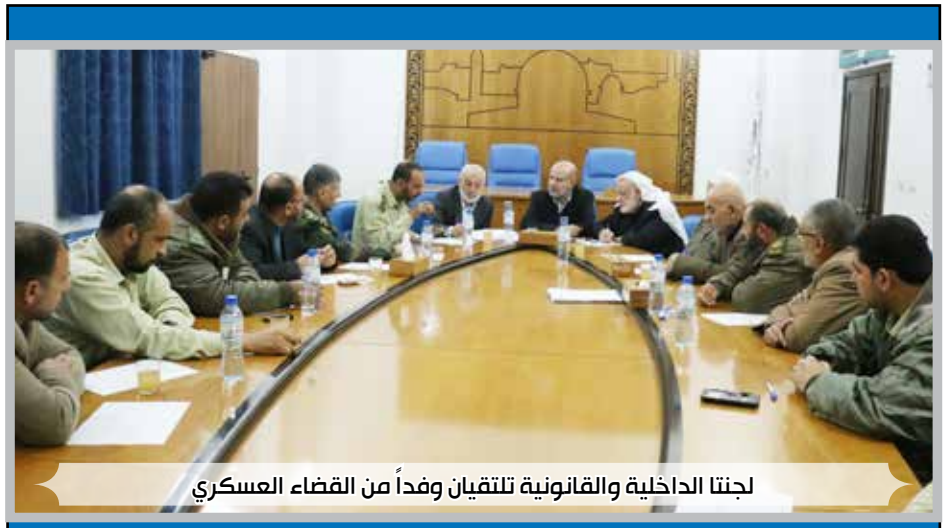
مسئولية أخلاقية من ناحيتهم أشاد النواب أعضاء اللجنة، بدور وصمود الأطباء في ظل الظروف الصعبة التي يتعرض لها أبناء شعبنا، مؤكداً أنهم يتمتعون بمسئولية أخلاقية ووطنية، بالإضافة لكونهم أطباء أصحاب كفاءة ومهنية، مؤكداً حرصهم الشديد على توفير الاستقرار للأطباء وحفظ حقوق الأطباء وخاصة العاملين على بند العقود وذلك من أجل استقرار المنظومة الصحية في البلاد.

بدوره أوضح مقرر اللجنة النائب خميس النجار، أن مشكلة الأطباء من ضمن مشاكل الموظفين في كل المجالات عموماً والتي ترتبت في أعقاب تشكيل حكومة الوفاق عام 2014م حين تنصلت الحكومة من القيام بمسئولياتها تجاه أبناء قطاع غزة سواء على صعيد رواتب الموظفين أو الخدمات والتعيينات اللازمة، مشدداً أن اللجنة ستواصل مع المعنيين من أجل معالجة هذه القضية والمحافظة على حقوق الأطباء بما ينص عليه قانون الخدمة المدنية وأسوة بزملائهم الأطباء.

التقت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية مؤخرًا بمقر المجلس التشريعي، مع نقيب الأطباء الدكتور فضل نعيم، بحضور عدد من الأطباء العاملين بوزارة الصحة على نظام العقد السنوي، وناقش نواب اللجنة مع الحضور أوضاع أطباء العقود وسبل مساعدتهم.

وحضر الجلسة النواب أعضاء اللجنة وهم: خميس النجار، يحيى العبادسة، محمد شهاب، يوسف الشرافي، سالم سلامة، وهدى نعيم. بدوره أوضح مقرر اللجنة الاجتماعية ومسئول الملف الصحي فيها النائب خميس النجار، أن هذا الاجتماع يأتي في إطار متابعة قضية مهمة من قضايا المواطنين الصحية والمتعلقة بشريحة مهمة من شرائح المجتمع وهم الأطباء والاستماع إلى مطالبهم والتعبير عن حقوقهم الوظيفية أسوة بزملائهم والتي تنعكس بشكل مباشر على حياة المرضى واستقرار المنظومة الصحية في المستشفيات. أصحاب كفاءة

من جانبه أشاد نقيب الأطباء بزملائه العاملين بالمؤسسات الصحية الحكومية بنظام العقود، مشدداً على أنهم أصحاب كفاءة ومهنية عالية، وتم إبرام العقود معهم في ظل محدودية الإمكانيات المادية للوزارة، ونقص الكوادر الطبية في مؤسساتها، مؤكداً أن العبء الوظيفي الملقى على عاتقهم كبير مقابل الراتب المتواضع الذي يتلقونه دون التمتع بأبسط الحقوق الوظيفية التي يتمتع بها الموظف المثبت ومنها التأمين الصحي والمواصلات والاجازات وغير ذلك من الامتيازات الطبيعية. وأوضح نعيم، أن هناك أكثر من "300" طبيب يعملون بنظام العقد المؤقت منذ تشكيل حكومة



لجنتنا الداخلية والقانونية تلتيان وفداً من القضاء العسكري

اللجنة الاقتصادية تستمع لنائب رئيس سلطة الطاقة



الأزمة.

جهود مشكورة

من ناحيته توجه رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي النائب عاطف عدوان بالشكر لشركة التوزيع وذلك على مجهوداتها الرامية لخدمه المواطن، واصفاً تلك الجهود بالطيبة والمشكورة، مطالباً بمراجعة خاصة للأسر للفقرية ومعذومة الدخل، وخاصة إذا ما تم اعتماد تركيب العدادات الذكية، منوهاً إلى أن كافة المواطنين يعانون من قلة الإمكانيات المالية جراء الحصار الطالم المفروض على قطاع غزة منذ سنوات. وأضاف عدوان، أن اللجنة الاقتصادية بالتشريعي دائمة التواصل على كل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية بهدف الاطلاع على مشاريعها وآليات عملها وذلك من أجل خدمة المواطن والتخفيف عنه، والاطمئنان لسلامة الإجراءات المتبعة مع المواطنين.

الخط "161"

وبين نائب رئيس سلطة الطاقة أنه جاري العمل حالياً من أجل إعادة خط "161" القادم من الجانب الإسرائيلي، موضحاً أن هناك جهود كبيرة تبذل في هذا السياق بهدف إعادة عمل الخط المذكور وذلك عبر كفالة جهات دولية مانحة، مؤكداً أنه في حال إعادته للعمل فإنه سيوفر لنا قرابة "140" ميغاوات.

العدادات الذكية

وأشار مطير، إلى أن شركة التوزيع بصدد استقدام عدادات كهربائية ذكية، وقد أجرت الشركة كافة الإجراءات الإدارية مع الشركات ذات الاختصاص، مبيناً أن شركة التوزيع تنتظر رواد تلك الشركات التي ستزود القطاع بالعدادات الذكية حال تم الاتفاق معها على ذلك، منوهاً إلى أن العدادات الذكية توفر ميزات كثيرة من شأنها أن تخفف من حدة

سلطة الطاقة بمقترحات لإنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة "20" ميغاوات، موضحاً أن الجهات الفنية في سلطة الطاقة تقوم حالياً على فحص تلك المقترحات ودراسة المشاريع المقدمة من تلك الجهات، وذلك بغرض العمل على تنفيذها إذا ما تم التأكد من كونها قابلة للتطبيق، منوهاً إلى أن تطبيقها حال حدوثه من شأنه أن يخفف من أزمة الكهرباء ويريح المواطنين أكثر.

المنحة القطرية

وحول المنحة القطرية الخاصة بالوقود قال مطير: "بعد البدء بضخ وقود المنحة القطرية أصبح لدينا استقرار في وصول الكهرباء للمواطنين وزادت ساعات الوصل، وشركة التوزيع تعلن بين الحين والآخر عن جدول الوصل والقطع ليكون معلوماً لدى المواطنين الكرام".

عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة سمير مطير، وناقشت معه مشكلات التيار الكهربائي في قطاع غزة، والآليات المتبعة للتخفيف عن المواطنين فيما يتعلق بوصول التيار الكهربائي للمنازل وساعات الوصل والقطع، وحضر الجلسة رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، والنواب أعضاء اللجنة وهم: سالم سلامة، جميلة الشنطي، يوسف الشرافي، وجمال نصار، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

الطاقة البديلة

بدوره بين نائب رئيس سلطة الطاقة سمير مطير، أن سلطة الطاقة مهتمة بمشاريع الطاقة البديلة وآليات عملها، وهي دائمة البحث عن آليات عملية يمكن لها أن تقدم خدمة للمواطن الفلسطيني إذا ما تم تنفيذها. وأشار مطير، إلى أن هناك جهات عديدة تقدمت

الزهار يناقش مع سفير جنوب أفريقيا آخر مستجدات القضية الفلسطينية



للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي، مؤكداً على عمق العلاقة بين الشعبين. وأضاف سليمان، أنه شاهد الدمار الذي خلفه العدوان الأخير على غزة، موضحا بأنه سينقل ما رآه وما سمعه إلى حكومة بلاده والشعب الجنوب أفريقي.

وبين الزهار الدمار الذي سببه العدوان الأخير على قطاع غزة، باستهداف المنشآت والمباني المدنية والإعلامية، ضارباً بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية واتفاقيات ومبادئ وحقوق الإنسان، من جانبه، أكد السفير سليمان، أن جمهورية جنوب أفريقيا، تولي اهتماماً كبيراً

وشدد الزهار خلال استقباله للسفير في منزله بحضور النائب مشير المصري، على عمق العلاقة التاريخية التي تربط الشعبين الفلسطيني والجنوب أفريقي، مؤكداً بأن تجربة جنوب أفريقيا ملهمة للشعب الفلسطيني في نضاله ضد العنصرية.

ناقش رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، الدكتور محمود الزهار، مع سفير جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية، أشرف سليمان، آخر مستجدات القضية الفلسطينية، وخصوصاً التصعيد الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

خلال مشاركته في انطلاق حملة "بدعمكم نبيها"

د. بحر يطالب الاتحاد الدولي للصحفيين بطرد الاحتلال من عضويته



ذاته لتوفير الحماية المطلوبة للصحفيين الفلسطينيين.

كل المؤسسات الإعلامية العاملة في قطاع غزة من بطش المحتل وهمجته، داعياً في الوقت

بالتعبير عن تضامنها مع صوت الأقصى الفضاوية وإدانة الاجرام الصهيوني، وتشكيل غطاء وحماية

طالب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور أحمد بحر، الاتحاد الدولي للصحفيين بطرد الاحتلال وتجريده من عضوية الاتحاد.

وأكد بحر، خلال كلمة ألقاها في مؤتمر انطلاق حملة الدعم لقناة الأقصى الفضاوية "بدعمكم نبيها" أن الاحتلال ارتكب جريمة ضد القوانين الدولية واتفاقيات جنيف بقصفه قناة الأقصى الفضاوية، مشدداً أن محاولات الاحتلال الهادفة لإسكات الصوت الحر المقاوم ستبوء كلها بالفشل.

وأوضح إلى أن القناة ستنهض من جديد بصوت أعلى وستبقى تقاوم الاحتلال، وتكشف جرائمه المستمرة بحق شعبنا في كافة أماكن تواجد، كما حيا العاملين في القناة الذين قدموا شهداء وجرى من أجل استمرار المسيرة الإعلامية.

ودعا بحر، جميع أحرار العالم لدعم قناة الأقصى الفضاوية مادياً وسياسياً وإعلامياً لتقف من جديد وتستمر بصوتها الحر المقاوم المناهض لكل أشكال التطبيع والتنازل عن الحقوق والثوابت، مبينا أن الاحتلال يلجأ للقصف المؤسسات الإعلامية لجبهه وضعف حجته وعدم قدرته على المجابهة الإعلامية لأنه محتل مجرم فاشل لا يعرف إلا القصف والدمار. كما طالب المؤسسات الدولية والحقوقية

النائب سالم سلامة يتفقد مراكز شرطة المحافظة الوسطى



والسلم الأهلي، مؤكداً بأن الاحتلال يحاول القضاء على المنظومة الأمنية في القطاع، مستنداً بأن ذلك لن يتم أبداً بإذن الله، طالما هناك رجال أمن يتمتعون بعقيدة أمنية وطنية.

وطالب النائب سلامة قادة وأفراد الأجهزة الأمنية بضرورة الانتباه والتيقظ في ظل الظروف الصعبة ومحاولات الاحتلال الرامية للعبث في أمن قطاع غزة ومواطنيه.

ومن جانبهم أكد قادة المراكز بأن الشرطة تعمل على قدر المسؤولية رغم الظروف الصعبة وعدم وجود الميزانيات التشغيلية، موضحين أن أولوية العمل الشرطي المحافظة على الأمن والأمان وانصاف المظلوم ورد الحقوق لأصحابها.

تفقد النائب عن كتلة التغيير والإصلاح سالم سلامة، يوم أمس الأول مراكز الشرطة في المحافظة الوسطى، وذلك بهدف الاطلاع على سير العمل الأمني في المراكز، وشملت الجولة المراكز التالية: دير البلح، ومركز شرطة المعسكرات الوسطى، ومركز النصيرات، هذا وكان محافظ شرطة الوسطى العقيد إسماعيل أبو راشد، ومدير العلاقات العامة بالمحافظة الوسطى الرائد سامي صباح، قد رافقا النائب سلامة أثناء جولته على المراكز الشرطة المذكورة.

بدوره أشاد النائب سلامة، بجهود كافة الأجهزة الأمنية في المحافظة الوسطى الهادفة للمحافظة على الأمن والأمان

أشاد بجهود وزارة التربية والتعليم

النائب الشرافي يشارك بحفل افتتاح الاستديو التلفزيوني للدروس المصورة



شارك النائب في المجلس التشريعي يوسف الشرافي، بحفل افتتاح الاستديو التلفزيوني الخاص بالدروس المصورة لمقررات الثانوية العامة، الذي نظمته وزارة التربية والتعليم بمقرها بحضور وكيل الوزارة الدكتور زياد ثابت والوكيل المساعد أيمن اليازوري ولفيف من المدراء العاميين ومدراء الدوائر بالوزارة وبعض المهتمين والمختصين التربويين.

وفي كلمته أثنى النائب الشرافي، على جهود وزارة التربية والتعليم، مباركا للوزارة إطلاق برنامج الدروس المصورة الخاص بمنهج الثانوية العامة، منوهاً إلى أن إعداد البرامج العلمية والتربوية والتعليمية بالطرق الحديثة والمصورة بالصوت والصورة هو بمثابة نقلة نوعية تحقها الوزارة وخدمة متقدمة ومميزة من نوعها تقدمها الوزارة لطلابنا الأعزاء.

وأشاد الشرافي، بالإبداعات المتتالية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم، قائلاً: "من بين ضنك العيش وقلة الرواتب وزيادة منسوب المعاناة تطل علينا الوزارة ببرامج مهنية وحديثة من شأنها رفع مستوى التعليم الفلسطيني وصقل مهارات الطلبة وخاصة بالثانوية العامة لينافسوا على أعلى الدرجات بإذن الله".

وأضاف إن موظفي وزارة التربية والتعليم قد أبدعوا على مستوى الوطن العربي

بالوزارة والقائمين على مشروع الاستديو التلفزيوني الخاص ببرنامج الدروس المصورة لمقررات الثانوية العامة، مؤكداً أن الإعداد لهذا المشروع استغرق وقتاً طويلاً وبذل فيه فريق العمل جهداً رائعاً، مشدداً على أن الوزارة تطرق كل الأبواب وتبذل كل الجهود من أجل خدمة أبنائنا الطلبة ورفع مستوياتهم العلمية، معرباً عن أمله بأنه سيكون لهذا المشروع مردود إيجابي على نسبة التحصيل العلمي وخاصة لطلبة الثانوية العامة في العام الحالي بإذن الله.

والعالم، مشيراً للمدرسة حنان الحروب، التي حصلت على لقب المعلم الأول على مستوى العالم، وال طالبة عفاف الشريف التي حصلت على المرتبة الأولى بموهبة القراءة على مستوى أكثر من مئة دولة. ودعا النائب الشرافي، وزارة التربية والتعليم للاستمرار في مثل هذه البرامج التربوية الحديثة من أجل الارتقاء بالجيل ومساعدة الطلبة، مؤكداً على دور البرامج المذكورة في تحسين مستوى التعلم لدى الطلبة. بدوره أعرب وكيل الوزارة الدكتور زياد ثابت، عن شكره للعاملين

التشريعي يدين اقتحام الاحتلال منزل النائب محمود الخطيب واعتقال نجله

وأضافت الدائرة الإعلامية في تصريحها أن اقتحام منازل النواب والزج بهم في السجون والمضايقة عليهم وعلى عائلاتهم، كلها أمور تتنافى مع الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها نواب المجلس التشريعي أسوة ببرلمانيين العالم، داعية المؤسسات الحقوقية الدولية لفضح إجراءات الاحتلال غير القانونية بحق نواب الشعب الفلسطيني المنتخبين بشكل



أدان المجلس التشريعي الفلسطيني قيام قوات الاحتلال باقتحام منزل النائب عن محافظة بيت لحم محمود الخطيب، وجاء في تصريح مقتضب للدائرة الإعلامية بالتشريعي، أن الاحتلال داهم منزل النائب الخطيب، والواقع في مخيم عيادة شمال بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة، عند منتصف الليل وقام جنود الاحتلال بتفتيش المنزل

ومصادرة بعض ممتلكات العائلة واعتقال الشاب داود وهو نجل النائب وأسير محرر. وأشار التصريح أن قوات الاحتلال قد صادرت العديد من الأجهزة الالكترونية والهواتف الذكية الخاصة بالنائب محمود الخطيب وعائلته، وأشاعت جو من الخوف والرعب في أوساط أطفال العائلة جراء التفتيش والإجراءات التي اتخذتها لدى مدهامة المنزل ليلاً.

ديمقراطي وحر ونزيه. ومن الجدير ذكره أن الاحتلال كان قد اختطف النائب الخطيب في شهر يونيو من العام 2006م أي عقب الانتخابات التشريعي التي فاز بعضوية البرلمان من خلالها، ثم أفرج عنه في نوفمبر من العام 2009م أي بعد ما أمضى قرابة ثلاثة سنوات ونصف رهن الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال.

النائب خريشة: التطبيع مع الاحتلال جريمة



يؤكد أن بعض الأنظمة العربية لا ترغب في سقوطه وتقدم طوق النجاة له ولحكومته المتطرفة". ويشير النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، إلى أن الأنظمة العربية تريد أن تكمل طريقها مع نتنياهو وتصل معه لأماكن لم يصلوها من قبل من خلال أبواب التطبيع السياسي والاقتصادي والعسكري والرياضي والثقافي، ومن مصلحتهم الآن أن يبقى نتنياهو في سدة الحكم على أطول وقت ممكن".

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أنه يرفض أشكال التطبيع مع الاحتلال كافة، وأضاف بأن التطبيع مع الاحتلال هو بمثابة جريمة الأصل أن القانون يعاقب عليها غير أن السلطة في رام الله جعلت منه أي التطبيع وسيلة يومية للتواصل مع الاحتلال الأمر الذي يرفضه شعبنا بكليته.

وقال خريشة في تصريحات صحفية ألقى بها لوسائل إعلامية مختلفة: "إن بعض الدول العربية بدأت تلعب دوراً "نهزامياً"، ومساعداً على بقاء دول الاحتلال على الأرض الفلسطينية ويمدون لها يد العون والمساعدة للبقاء عبر فتح أبواب التطبيع واستقبال قيادات الاحتلال".

وأوضح أن العلاقات العربية الإسرائيلية لم تكن أبداً تصب في صالح القضية الفلسطينية، بل كانت باباً دواراً للقضاء عليها وتصفيتها، وتلك الدول التي يطلق عليها بـ "المعتدلة" باتت شريكاً رئيسياً وأساسياً في تقوية الاحتلال وإطالة عمره على الأرض الفلسطينية. وتابع خريشة حديثه: "لا عجب أن نبدأ نسمع بأن نتنياهو يجري اتصالات ولقاءات وزيارات للدول العربية، في الوقت الذي تعاني فيه حكومته من شبح الانهيار والسقوط، وهذا

نائبان يزوران جرحى مسيرات العودة بمستشفى ناصر بالقاهرة



العلاجات اللازمة لهم. وتقدم النائبان بالشكر لجمهورية مصر العربية لما تقدمه من خدمات طبية للجرحى الذين يتلقون العلاج في مستشفياتها، داعين الأشقاء في مصر لمضاعفة الجهود فيما يتعلق برعاية الجرحى والمصابين، ومهيبين بالدول العربية والإسلامية للعمل على استقبال جرحى مسيرات العودة وتقديم العلاجات اللازمة لهم حتى يشعر شعبنا بعمقه العربي والإسلامي.

زار النائبان خليل الحية، وعبد الرحمن الجمل، جرحى مسيرات العودة الذين يتلقون العلاج بمستشفى ناصر في العاصمة المصرية القاهرة، وتفقد النائبان الجرحى ومرافقيهم واطمنأوا على أحوالهم واستمعوا لشرح حول أوضاعهم الصحية. ونوه النائبان خلال الزيارة إلى أن جرحى شعبنا يستحقون منا كل تقدير واحترام، مشددين على أن المؤسسات التي تعنى بهم تبذل أقصى ما تستطيع من أجل رعايتهم والاهتمام بهم وتوفير

النائب طميلة يدين اعتقالات الاحتلال لأبناء محافظة القدس

الإجراء الإسرائيلي، بالإفراج الفوري عن كل أبناء محافظة القدس، والتراجع عن القرارات المجحفة التي اتخذت بحقهم. ودان قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي، ليلة أمس، باعتقال (32) شاباً من شباب العاصمة المحتلة، بحجة تعاونهم مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهي التهمة ذاتها التي وجهت للمحافظ غيث، ما تعتبره إسرائيل مخالفة لنص المادة السابعة من بروتوكول التعاون الأمني الملحق باتفاقية أوسلو. وهو ما قد يعرض المعتقلين من شباب العاصمة المحتلة لخطر المحاكمة العسكرية، بتهمة إلحاق الضرر والأذى بدولة الاحتلال. وهنا تساءل طميلة، عن موقف السلطة التي وقعت الاتفاقية المشؤومة مع دولة الاحتلال، التي تتحول بين الفينة والأخرى لسيف مسلط على رقاب المناضلين؛ كما يتحول بروتوكول باريس كمظلة لاحتجاز أموال الجمارك الفلسطينية، وتوزيع أجزاء منها على المستوطنين تارة، وأخرى على العملاء الفارين من قبضة العدالة الفلسطينية.

دان النائب عن كتلة فتح البرلمانية جهاد طميلة، اعتداء واعتقالات جيش الاحتلال لأبناء محافظة القدس وفي مقدمتهم محافظ القدس عدنان غيث، للمرة الثالثة خلال شهر واحد. كما دان طميلة، فرض جيش الاحتلال مزيداً من القيود على حركة أبناء محافظ القدس، وشخصياتها الاعتبارية، وحرمانهم من حقهم في السفر الحر والأمن، وحظر تواصلهم مع قيادات ومؤسسات دولة فلسطين، وهي إجراءات استثنائية، وغير مسؤولة، ومنافية للأعراف الدولية والإنسانية. وأكد على أن ممارسات الحكومة الإسرائيلية، هي ممارسات فاشية ووحشية بكل المعايير، وتُجسد عنجهية دولة الإجمام المستقوية بآلتها العسكرية ضد مواطنين ومسؤولين مجردين من أي سلاح، وهي ضرب من ضروب التطهير العرقي والتهجير القسري لسكان مدينة القدس، ومواصلة حصارها وعزلها عن محيطها لإفراغها من سكانها الأصليين، وتغيير معالمها الديموغرافية والجغرافية مستقبلاً. وطالب النائب طميلة في سياق تعقيبه على

النائب طافش: اعتقال النائب عطون ظلم مزدوج بعد إبعاده عن مدينته القدس



وأشار إلى أنه وجميع النواب ليسوا أفضل من أطفال وشيوخ وشباب فلسطين الذين قدموا ولا يزالون يقدمون كل غالي ونفيس من أجل هذه الأرض المباركة. وقال طافش: "نحن لا ننتظر من العالم الذي ينظر بعين واحدة ويكيل بمكيالين فيدين الضحية ويؤيد الجلاذ، وبالتالي لا يهمننا رأيه لا من قريب أو بعيد، فنحن نستمد قوتنا من الله أولاً ثم من الشعب الفلسطيني المرابط المستعد للتضحية في كل لحظة وماضون في طريقنا حتى نلقى الله".

أكد النائب في المجلس التشريعي عن محافظة بيت لحم خالد طافش، أن اختطاف الاحتلال الإسرائيلي للنائب أحمد عطون وتحويله للاعتقال الإداري هو ظلم مزدوج، كونه أبعد عن أهله في القدس ثم لوحق مرات عديدة وتم تغييره في سجون الاحتلال لسنوات، وأخيراً أقدم الاحتلال على اختطافه من بيته في رام الله ومن ثم أصدر بحقه حكماً بالاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر.

وأضاف طافش، أن هذه السياسية هي بمثابة إمعان واستمرار في ملاحقة ومحاربة صوت الناخب الفلسطيني على مدار "12" عاماً، مشيراً أن الاحتلال لاحق نواب الشعب الفلسطيني ونغص عليهم استقرارهم وزج بهم في السجون فقط لأنهم قبلوا أن يمثلوا هذا الشعب الحر.

وأردف طافش: "نحن ندرك طبيعة هذا الطريق ونحن ثابتون على الحق وسنقاوم الظلم والعدوان حتى آخر نفس فينا، لأننا نأمل الحرية، ونحن على استعداد تام لتقديم هذه الفاتورة المطلوبة منا مهما بلغت".



العالم الذي نعيش فيه.. ومن يفشل الأمم المتحدة

بقلم النائب / مصطفى البرغوثي

أظهر استطلاع عالمي جديد أن 65% من المستطلعين يخشون خطر حرب عالمية ثالثة، ويؤكد 72% منهم أن الأمم المتحدة هي أكثر مؤسسة دولية تحظى بتقدير إيجابي. ومع ذلك يقر الجميع بفشلها، حتى الآن، في أداء مهامها على الوجه المطلوب.

ويشير نفس الاستطلاع الذي يحظى باحترام غربي واسع إلى أن إسرائيل هي ثاني أسوأ كيان في العالم يمارس تأثيراً سلبياً على الشؤون الدولية.

وما دام النظام الدولي لا يملك مؤسسة أفضل من الأمم المتحدة، فإن السؤال الطبيعي، من، وما الذي يعيقها عن أداء دورها في الحفاظ على السلم العالمي؟

هناك ستة عوامل تؤثر بشكل سلبي، وتضعف دور الأمم المتحدة. وأول وأهم هذه العوامل، الظاهرة العالمية التي ترسخت بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، وتتمثل في الخرق المتكرر والمتواصل للمعاهدات والقوانين الدولية، بما في ذلك خرق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وما نشأ من توافق ضمني بين دول كبيرة وصغيرة على تهميش المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية، وإخضاعها جميعاً للمصالح القومية البحتة، بحيث غدا العنصر الوحيد المقرر في السياسات الدولية هو عنصر صراع القوى والمصالح، وكأنا نعيش انحداراً نحو قيم وأساليب ووسائل القرن التاسع عشر في إدارة العلاقات الدولية، والتنافس بين الشعوب والدول.

أما العامل الثاني الذي أنهك الأمم المتحدة والعالم، فهو اعتماد منظومة معايير مزدوجة، في تحديد الخروقات للقانون الدولي، وفي فرض العقوبات، وأبرز الأمثلة على ذلك، تجاهل ممارسات إسرائيل التي خرقت كل قانون دولي، ونفذت أسوأ أشكال التطهير العرقي، وتمارس أطول احتلال في التاريخ الحديث، وتوجت ذلك بأسوأ منظومة للأبارتهايد والتمييز العنصري في تاريخ البشرية، ومع ذلك وبسبب حماية الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، لم تتخذ ضدها أي عقوبات دولية، ولم تتعرض للمساءلة والمحاسبة التي تعرضت لها دول عديدة قامت بخروقات أقل بكثير مما خرقت إسرائيل.

العامل الثالث، يكمن في التناقض الصارخ بين طبيعة عصر العولمة غير المسبوقة اقتصادياً، وما يشمله من ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، وبين النمو الواسع للانعزالية الشوفينية، والشعبوية السياسية في الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، بما في ذلك ما قامت به إدارة ترامب من خروقات لقواعد واتفاقيات التجارة العالمية، ووقف سباق التسلح، والحفاظ على المناخ العالمي.

أما العامل الرابع فهو افتقار الأمم المتحدة لأدوات ووسائل لتنفيذ قراراتها، ويكفي أن نذكر هنا، من تجربة فلسطين، أن الأمم المتحدة ما زالت عاجزة عن تنفيذ سبعمئة وخمسة قرارات اتخذتها الجمعية العامة لصالح الشعب الفلسطيني، وما لا يقل عن ستة وثمانين قراراً أخذها مجلس الأمن الدولي، وآخرها القرار الشهير في نهاية عام 2016 بوقف الاستيطان الإسرائيلي وعدم شرعيته.

أما العامل الخامس فيمكن في أن النظام السياسي العالمي، ومنظومة الأمم المتحدة، لم تتطور لتأخذ في الاعتبار، الانتقال المتسارع لمراكز القوة من الدول والحكومات إلى الشركات الاحتكارية الكبرى، والمؤسسات غير الرسمية، كما لم تستطع، حتى الآن، أن تتعامل مع القفزات الإلكترونية الهائلة في عالم السايبر وتقنياته.

وأخيراً فإن العامل السادس، والذي نعاني من أثره، هو ما يمكن تسميته حالة انفصام الشخصية في السياسة العالمية، فالكل يتشدد بحقوق الإنسان والديمقراطية ومبدأ سيادة القانون، والأغلبية تتعاضد مع، بل وتدعم، الأنظمة السلطوية، والديكتاتورية، والقمعية، والحروب العدوانية الغادرة كما جرى في الغزو الذي دمر العراق.

العالم بحاجة لثورة عالمية تستعيد قيم العدالة الإنسانية، ومبادئ الحرية، وهذه ليست أمنية، بل شرط أساس للحفاظ على الوجود البشري

النائب نصار يلتقي وكيل وزارة التنمية الاجتماعية ويبحث دعم الفقراء كبار السن



احصائيات دقيقة عنهم وعن أهم احتياجاتهم تمهيداً للتواصل مع المؤسسات المعنية بهدف توفير الدعم اللازم لهم، معرباً عن أمله بتوفير الاحتياجات اللازمة لهم. ودعا إبراهيم كل المؤسسات والجهات ذات الصلة لبذل مزيداً من الجهود من أجل تلبية احتياجات الحالات الإنسانية التي تزداد يوماً بعد يوم في قطاع غزة بفعل الحصار وتزايد المعاناة اليومية للفقراء وعموم أبناء الشعب الفلسطيني. وفي ختام اللقاء أكد إبراهيم، أن وزارته مستعدة لتسخير كل الامكانيات المتاحة من أجل خدمة الفقراء وكبار السن والتخفيف عنهم، من ناحيته أشاد النائب نصار بجهود الوزارة في خدمة أبناء شعبنا ومحاولتها التخفيف من معاناة الفقراء وتجاوز تداعيات وآثار الحصار على قطاع غزة.

التقى النائب عن كتلة التغيير والإصلاح جمال نصار بوكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. يوسف إبراهيم، وذلك منتصف الأسبوع الجاري في مقر وزارة التنمية الاجتماعية في مدينة غزة، وبحث معه سبل توفير الرعاية والدعم المادي والمعنوي للفقراء من كبار السن. وأشار النائب نصار، لوجود فئة من المسنين في قطاع غزة ممن لا يتوفر لهم مصدر رزق ولا رواتب تقاعدية ولا غير ذلك من مصادر الرزق المختلفة، كما أنهم لا يوجد لهم أقارب درجة أولى حتى يقوموا برعايتهم وتوفير احتياجاتهم اليومية، الأمر الذي يتطلب تدخل الوزارة ومبادرتها برعايتهم وتوفير ما يمكن توفيره لهم حتى يتمكنوا من ممارسة حياتهم اليومية بكرامة. بدوره نوه إبراهيم، إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تعكف على دراسة ظاهرة الفقراء المسنين وتعمل على توفير

النائب نعيم تتفقد مركز الإسعاف والطوارئ

بالوسطى



تفقدت النائب هدى نعيم، مركز الإسعاف والطوارئ الخاص بالمحافظة الوسطى والواقع بمدينة دير البلح، وذلك خلال زيارة أجرتها للمركز مطلع الأسبوع الجاري، وكان في استقبالها مدير المركز عماد علي، وطاقم العاملين بالمركز. وأثنت النائب هدى نعيم، على جهود العاملين بالإسعاف والطوارئ، مبينة أنهم يعملون من أجل تقديم الخدمة للمواطنين بالمحافظة الوسطى كافة، وتقديم المساعدة اللازمة لهم سواء خلال الظروف العادية أو الطارئة.

بدوره قدم مدير مركز الإسعاف والطوارئ، شرحاً عن طبيعة المهام الملقى على عاتق الفريق العامل معه، مبيناً أهم الإنجازات والخدمات التي قدمها المركز خلال السنة الجارية، منوهاً أن المركز ينقصه العديد من المتطلبات اللوجستية، داعياً المؤسسات المهمة بالشأن الصحي لتوفير تلك المتطلبات حتى يتمكن المركز من مواصلة مهامه وتقديم الخدمات للمواطنين.



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

أحوال عدونا

عدونا ليس بخير، وجبهته الداخلية مهلهلة ومتفككة ولا تحتمل وقوع مزيد من الاحتكاك أو التصعيد مع أي جبهة من الجبهات المحيطة به، سواء غزة أو جنوب لبنان أو غير ذلك، حقاً الوضع الداخلي لدى الكيان يشهد حالة من الضعف والترهل والتراجع أكثر من أي وقت مضى، في هذه السطور نلقي الضوء على نقاط ضعف أعداءنا لعلنا نصل بالقارئ لوصف دقيق لأحوال دولة الكيان وما تعانیه من هشاشة وضعف.

مستعمرين جينا

مستوطنو بلادنا اليهود موصوفون بالجبن والخوف والهلع، لذا تجدهم يحدثون هزات في أوساط مجتمعهم وباستمرار، وهم دائمى الضغط على حكوماتهم يطالبونها بتوفير الأمن لهم، بل ويتهمون القادة الأمنيين بالتقصير في حمايتهم وتوفير الأمن لهم، هذا هو حالهم وديدنهم وما ذلك لشيء إلا لأنهم يحبون الحياة، وقد وصفهم القرآن الكريم بذلك فقال سبحانه وتعالى: "وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْزَابًا بَاطِلِينَ" وجاء وصف الحياة دون تعريف أي حياة نكرة بمعنى أي حياة حتى ولو كانت دون كرامة.

جيش لا أخلاقي

أما بالنسبة لتفشي الرذيلة في صفوف جيش العدو فحدث ولا حرج، فجيشهم مليء بالتجاوزات والمغامرات الجنسية التي تفتك بهم وبجيشهم، وقد أظهرت معلومات نشرتها النيابة العامة العسكرية الاسرائيلية أن لوائح الاتهام المقدمة ضد عسكريين اسرائيليين بتهمة ارتكاب مخالفات جنسية، ارتفعت بنسبة "40%" في العام الماضي قياساً بالعام الذي سبقه.

وأكدت النيابة الصهيونية أنه تم في وقت سابق تقديم مئات من لوائح الاتهام ضد جنود وضباط في الخدمة الدائمة بشبهة ارتكابهم مخالفات جنسية، فيما ترجح المعطيات والمعلومات المنشورة حول هذا الموضوع أن لوائح الاتهام التي يتم تقديمها ضد المتهمين من العسكريين الصهاينة تتراوح بين مخالفات تتعلق بالملس بالخصوصية الشخصية، مثل استراق جنود وضباط النظر على جنديات أثناء استحمامهن أو تصويرهن، بالإضافة لشبهة تنفيذ أعمال مشينة بالقوة، ومحاولات اغتصاب ومخالفات جنسية أخرى يرتكبها الضباط والجنود بحق مجندات تحت إمرتهم. جيش هذا وصفه لا شك أنه لا يخيف شبل فلسطيني.

ائتلاف حكومي يتهاوى

من الواضح جداً أن ائتلاف نتانياهو اليميني قد دخل في أزمة بعد استقالة وزير الحرب الصهيوني المتشدد "أفيغدور ليرمان"، هذه الاستقالة أحدثت هزة عنيفة داخل الائتلاف الحكومي الذي كان يتمتع بدعم "66" مقعداً في البرلمان الصهيوني المؤلف من "120" مقعداً، وبانسحاب "ليبرمان" يكون الائتلاف قد خسر خمسة مقاعد، بمعنى أنه أصبح يتمتع فقط بـ "61" مقعداً وهي أغلبية ضئيلة بلا شك.

وبناء على كل المعطيات السابقة أصبح ائتلاف نتانياهو في ضائقة شديدة، ولو فكر أي مكون آخر من مكونات الائتلاف بالخروج من الحكومة فإن هذا يعني خسارة نتانياهو الأغلبية وبالتالي سقوط حكومته، وهو أمر مزعج بالنسبة له، لذلك وجدناه قد لجأ للمؤسسة الدينية لإقناع شركائه بالائتلاف بعدم الانسحاب من الحكومة والإبقاء عليها.

التطبيع خيانة

وفي ظل كل الأزمات المتصاعدة لدى الاحتلال يلجأ قادته لإحداث اختراقات تطبيعية مع العالم العربي والإسلامي لعلها تكون شفيعة لهم أمام الناخب الصهيوني في أي انتخابات قادمة مبكرة أو حتى لو أجريت في موعدها الدوري.

وهنا نقول إن التطبيع مع العدو ما هو إلا خيانة، خيانة لله وللمؤمنين في أصقاع الأرض، ولأهل فلسطين على وجه الخصوص، وخيانة لدماء الشهداء، وهو في ذات الوقت تشجيع للعدو لارتكاب مزيد من الحماقات بحق شعبنا.

فهل يفقه القادة العرب ذلك ويتوقفوا عن ممارسة التطبيع مع الاحتلال؟ هذا ما نأمله.

لجنتا الرقابة والتربية تلتقيان وكيل وزارة العمل وتناقشان معه برنامج التشغيل المؤقت



أو عقار تجاري.

لجنة التشغيل المؤقت

وأوضح السماك، أنه تم إعادة تشكيل لجنة التشغيل المؤقت والتي تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات والوزارات التالية: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ديوان الموظفين، الشباب والرياضة، الصحة، التعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن هذه اللجنة في حالة انعقاد دائم ولديها قوائم تضم "75851" مستفيد مفترض تنطبق عليهم الشروط منهم "48391" خريج جامعي ويمثلون "73%" من القائمة المذكورة، في حين يمثل العمال "27%" من قائمة ويبلغ عددهم "26919" عامل.

مشروع طموح "2"

وأفاد السماك، أن مشروع التشغيل المؤقت طموح "2" وهو خاص بتنمية قدرات الخريجين، سيسفيد منه "2500" خريج ولمدة "6" أشهر، بالإضافة لـ "2500" عامل لمدة "3" أشهر، وذلك وفقاً لمعايير دقيقة تم وضعها من قبل لجنة متخصصة، ومن شأنها تحقيق العدالة بين المتنافسين، علماً بأن عملية الاختيار النهائي لأسماء المستفيدين تجري بشكل الكتروني ودون تدخل بشري وذلك لضمان الشفافية والنزاهة والمساواة بين المستفيدين.

توصيات عامة

من ناحيته أوصى النواب بضرورة تغذية الحاسوب الحكومي ببيانات المسافرين خارج البلاد وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية حتى لا يأخذوا نصيب غيرهم، ومراعاة حالات الفقر الشديد، والمتطوعين بالمؤسسات العامة، بالإضافة لمنح أصحاب الاحتياجات الخاصة ما نسبته "5%" من إجمالي عدد المستفيدين.

عقدت لجنتا الرقابة والتربية بالمجلس التشريعي اجتماع مع وكيل وزارة العمل موسى السماك، وبحث الاجتماع آليات تنفيذ برنامج التشغيل المؤقت، وحضر الاجتماع كلاً من النواب: يحيى العبادسة، خميس النجار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، يونس أبو دقة، محمد شهاب، وهدى نعيم.

بدوره رحب النائب خميس النجار، بالحضور مبيناً أن اللقاء يهدف إلى التعرف على الآلية والمعايير المتبعة في تنفيذ برنامج التشغيل المؤقت أو ما بات يعرف بمنحة توظيف "5000" خريج وعاطل عن العمل بتمويل دولة قطر الشقيقة.

من ناحيته طالب رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، بإطلاع النواب على المعايير التي تعترض تنفيذ البرنامج، ومعايير الاختيار، وآليات فرز المرشحين للعمل في ظل تسجيل أعداد كبيرة جداً ترغب بالاستفادة من البرنامج.

طموح "1"

هذا وأوضح وكيل وزارة العمل موسى السماك، أن الوزارة كانت تعتزم تنفيذ برنامج تشغيل مؤقت يحمل اسم طموح "1" وذلك في يوليو من العام المنصرم 2017م، غير أن حل اللجنة الإدارية أن ذلك قد حال دون تنفيذ المشروع الذي كان من المفترض أن يستفيد منه قرابة خمسة آلاف عامل وخريج.

معايير وشروط

وبين السماك، أن هناك معايير وشروط عامة ينبغي أن تتوفر في طالب العمل المؤقت وهي الرغبة والقدرة، بالإضافة للتسجيل وتحديث البيانات لدى الوزارة، وألا يكون لديه فرصة عمل دائمة أو تشغيل مؤقت، وأن يتراوح عمره ما بين "19-55" سنة، ولا يملك سيارة



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

■ تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN